مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية
ISSN :2600-6286 / E-ISSN :2661-7706
المجلد09 / العدد: 01 (2026)
ص ص.268- 288

تقييم فعالية الإطار التنظيمي لوسيط الجمهورية الجزائري في صيانة الحقوق وتدعيم النزاهة الإدارية

Evaluating the Effectiveness of the Regulatory Framework of the Algerian Mediator of the Republic in Safeguarding Rights and Strengthening Administrative Integrity

أحمد بن زيان[1]، مخبر الأدوات القانونية للسياسة العقارية، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر، الجزائر.
ahmed.benziane@univ-mascara.dz

تاريخ الاستلام: 2026/01/23 تاريخ القبول: 2026/05/24 تاريخ النشر: 2026/06/20

الملخص:
يعد تقييم الإطار التنظيمي لهيئة وسيط الجمهورية في الجزائر موضوعاً ذا أهمية علمية وعملية؛ لأنه يعتبر ضمن سياق ترسيخ دولة القانون، وحماية حقوق المواطنين، وأخلقة الإدارة ضمن إصلاحات الجزائر الجديدة. فتهدف الدراسة إلى تحليل الأساس القانوني والمؤسساتي لهيئة وسيط الجمهورية وتقييم فعالية تدخل الوسيط في مجال حماية حقوق وحريات المواطنين وفحص مساهمة الهيئة في ترقية أخلاقيات الوظيفة والخدمة العمومية، وتتبع حدود تأثيرها في مجال النزاهة والشفافية الإدارية. وخلصت الدراسة إلى ضرورة مراجعة الإطار القانوني للهيئة لتعزيز استقلالها، إضفاء قوة إلزام على توصياتها، فرض نشر تقارير سنوية شاملة، وربط نتائج عملها باستراتيجيات الإصلاح الإداري والتدريب الأخلاقيللموظفين.
الكلمات المفتاحية: هيئة وسيط الجمهورية؛ صيانة الحقوق؛ أخلاقيات الوظيفة والخدمة العمومية؛ تدعيم النزاهة الإدارية؛ استقلالية.

Abstract : Evaluating the Algerian Mediator of the Republic's regulatory framework is crucial for strengthening the rule of law, protecting citizens' rights, and promoting administrative ethics within the context of the "New Algeria" reforms. This study aims to analyze the institution's legal foundation and assess the effectiveness of its interventions in safeguarding citizens' rights and freedoms. Furthermore, it examines the mediator’s contribution to public service ethics and identifies the limitations of its impact on administrative integrity and transparency. The research concludes that the current legal framework requires revision to enhance the institution's independence and grant its recommendations with binding legal force. Essential reforms also include mandating the publication of comprehensive annual reports and formally linking mediators’ findings to broader administrative reform policies and the ethical training of public officials.

Keywords: Mediator of the Republic; Safeguarding Rights; Public Service Ethics; Strengthening Administrative Integrity; Independence

مقدمة:

شهدت المنظومة القانونية والمؤسساتية الجزائرية، في ظل التحولات الموسومة بخطاب الجزائر الجديدة،(كلمة رئيس الجمهورية، 2025) استحداث جملة من الآليات الهادفة إلى تعزيز دولة القانون وترشيد أداء المرافق العمومية، من أبرزها إعادة بعث هيئة وسيط الجمهورية بموجب مرسوم رئاسي،(مرسوم رئاسي رقم 20-45، 2020)باعتبارهاهيئةطعنغيرقضائيةتوضعلدىرئيسالجمهورية،وتناط بها مهمة الإسهام في حماية حقوق وحريات المواطنين والسهر على حسن سير الإدارات والمؤسسات العمومية. وقد جاء هذا البعث في ظل بيئة اجتماعية وإدارية موسومة بحدة البيروقراطية وتنامي شكاوى المواطنين من تعسف الإدارة، بما جعل من الهيئة أداة مفترضة لإعادة بناء الثقة بين المواطن والسلطة العمومية(كلمة رئيس الجمهورية، 2025) عبر مسار طعن مواز للمسار القضائي التقليدي .

غير أن مكانة هذه الهيئة ضمن البناء المؤسساتي، وطبيعة اختصاصاتها وحدودها العملية، قد أثارت نقاشا فقهيا ملحوظا، خاصة في ضوء الطابع غير المستقل لإطارها التأسيسي من جهة، وضعف الضمانات القانونية المحيطة بتعيين وعزل القائمين عليها من جهة ثانية، فضلا عن تقييد مجال تدخلها وشروط الإخطار لديها. (حاحة عبد العالي، بن زيان أحمد، 2020)وبهذا الخصوص، تختلف المواقف بين اتجاه يثمن المكاسب القانونية التي كرسها المرسوم الرئاسي المذكور من حيث توسيع قنوات طعن المواطنين، واتجاه آخر ينتقد قصور أثر الهيئة على منظومة حماية حقوق الأفراد ومردودية المرفق العام، حيث يأخذ في

عين الاعتبار السمة الاستشارية(حكيم طبيون، 2022) الغالبة في توصيات الهيئة وافتقارها لآلية إلزامية فعالة تجاه الإدارات الممتنعة أو المتقاعسة .

وعلى ضوء تلك المقدمات نطرح إشكالية البحث التالية: إلى أي مدى تمكنت هيئة وسيط الجمهورية، في إطارها التنظيمي، من تكريس حماية فعالة لحقوق وحريات المواطنين اتجاه الإدارة من جهة، ومن الإسهام في صيانة أخلاقيات وقيم الوظيفة والخدمة العمومية من جهة أخرى؟

وتفترض الدراسة على ضوء الدراسات السابقة، أن هيئة وسيط الجمهورية قد حققت مردودية ملموسة على مستوى معالجة عدد من التظلمات الفردية والتقليل من شدة بعض الممارسات البيروقراطية، بفضل الصلاحيات الممنوحة لها في مجال التحري وطلب المعلومات واستقبال الشكاوى على المستوى المركزي والمحلي(مرسوم رئاسي رقم 20-45، 2020)غير أن مسألة استقلالها كهيئة وساطة، وضعف القوة الإلزامية لقراراتها، وتقييد مجال تدخلها ما زال يعيق ارتقائها إلى هيئة قوية قادرة على حماية حقوق وحريات المواطن وأخلقة الخدمة العمومية كما أرادها المشرع الفرعي .

فيعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه الأقدر على دراسة موضوع وسيط الجمهورية من ناحيتين: تحليل النصوص القانونية المنظمة للهيئة، واستقراء الممارسة العملية من خلال ما توافر من معطيات رسمية وعملية. ويرتكز التحليل أساسا على أحكام المرسوم الرئاسي رقم 20-45 المتضمنإعادةبعثهيئةوسيطالجمهورية،إضافةإلىالخطاباتوالبياناتالصادرةعنالسلطات العمومية، والمحتوى المتاح على الموقع الرسمي للهيئة، وبعض التصريحات الصحفية والمقالات المتخصصة ذات الصلة.

ويمتد الإطار الزمني للدراسة تقريبا من سنة 2020، تاريخ إعادة تفعيل الهيئة ضمن ما اصطلح عليه بـ «الجزائر الجديدة»، إلى غاية السنوات الأخيرة التي شهدت توسع نشاط الوسيط وتوفر نسبي لمعطياته الإحصائية.

كما يتجه البحث إلى معالجة الموضوع في إطار محورين: يخصص أولهما لتقييم أداء هيئة وسيط الجمهورية في مجال حماية حقوق وحريات المواطنين، بينما يتناول المحور الثاني تقييم دورها في حماية أخلاقيات وقيم الوظيفة والخدمة العمومية.

المحورالأول: تقييم هيئة وسيط الجمهورية في مجال حماية حقوق وحريات المواطنين

انطلاقا من استراتيجية رئيس الجمهورية التي تعتبر هيئة وسيط الجمهورية وغيرها من الهيئات الوطنية في خدمة المواطن لأن خدمته هي سبب وجودها،(كلمة رئيس الجمهورية، 2025) نتجه إلى مسألة تقييم الهيئة في مجال حماية حقوق وحريات المواطنين، وخاصة بعد مرور خمس سنوات من إنشائها، من خلال النقاط الموالية

-الأساس القانوني للحماية

-شروط الاخطار ومسار التظلم

-صلاحيات التحقيق وآليات التدخل

-مدى الفعالية

-حدود دور الهيئة

لكن قبل ذلك لا بد من تناول مسألة مهمة تثار حول تكييف هيئة وسيط الجمهورية كتمهيد لتقييم دورها في مجال حماية الحقوق والحريات.

أولا: الطبيعة القانونية لهيئة وسيط الجمهورية

تتناول هذه النقطة من الدراسة تحليل الآراء المختلفة التي حاولت تكييف الطبيعة القانونية لهيئة وسيط الجمهورية الجزائري، بهدف الوصول إلى تكييف جامع يراعي صلاحياتها ومهامها المحددة في المرسوم الرئاسي 20-45 سابق الذكر.

1-التكييف القانوني

لم يقم المشرع الجزائري بتحديد الطبيعة القانونية لوسيط الجمهورية بشكل مباشر، بل اكتفى بوصفها في المادة 2 من المرسوم الرئاسي رقم 20-45 بأنها" هيئة طعن غير قضائية تساهم في حماية حقوق المواطنين وحرياتهم وفي قانونية سير المؤسسات والإدارات العمومية".

من هذا الوصف التشريعي يمكن استنتاج ما يلي:

- هيئة طعن: مما يعني أنها تستقبل شكاوى المواطنين ضد الإدارة.

- غير قضائية: مما ينفي عنها صفة السلطة القضائية، ويؤكد أنها لا تملك سلطة الفصل في النزاعات أو إصدار أحكام قضائية ملزمة.

- حماية حقوق المواطنين: مما يضعها في مصاف الهيئات الرقابية والوقائية التي تسعى لتحقيق العدالة الإدارية.

وبالرغم من ذلك لمسنا غموض نسبي في التكييف الصريح الأمر الذي يدفعنا للتوجه إلى الفقه القانوني لمحاولة إيجاد تكييف دقيق لهذه الهيئة.

2-الآراء الفقهية حول الطبيعة القانونية لهيئة وسيط الجمهورية

تعددت الآراء الفقهية حول الطبيعة القانونية لهيئة وسيط الجمهورية الجزائري، ويمكن تصنيفها في عدة اتجاهات وفق الترتيب التالي:

أ- التكييف على أساس هيئة إدارية مستقلة:

يرى هذا الاتجاه أن وسيط الجمهورية هو هيئة إدارية مستقلة. (مصطفى كراجي، 1996)ويستند هذا الرأي إلى المقارنة بالنموذج الفرنسي

الذي يعتبره هيئة إدارية مستقلة عن السلطة التنفيذية في ممارسة مهامها، رغم تعيينها من قبل رئيس الجمهورية.

*الحجج:

-الاستقلال الوظيفي: يتمتع وسيط الجمهورية باستقلال وظيفي عن الإدارة التي يراقبها، مما يضمن حياده وفعاليته.

عدم اللزام: قراراته ليست قرارات إدارية بالمعنى التقليدي، ولا تخضع للطعن القضائي، بل هي توصيات ومقترحات غير ملزمة للإدارة، وهو ما يميز الهيئات الإدارية المستقلة ذات الطابع الرقابي والاستشاري.

ب- التكييف على أساس هيئة ذات طابع إداري ورقابي

يذهب رأي آخر إلى أن وسيط الجمهورية هو هيئة ذات طابع إداري ،(شرفي صفية، 2003-2004)مع التأكيد على طابعها الرقابي والاستشاري.

*الحجج:

-التبعية للسلطة التنفيذية: يعين وسيط الجمهورية من قبل رئيس الجمهورية، ويقدم له تقاريره، مما يجعله مرتبطا بالسلطة التنفيذية، وإن كان يتمتع باستقلال وظيفي.

-الوظيفة الرقابية: تتمثل وظيفته الأساسية في مراقبة سير الإدارة العمومية وتلقي الشكاوى والتحقيق فيها، مما يجعله هيئة رقابية بامتياز.

الطابع الاستشاري: دوره يقتصر على تقديم الرأي والمشورة والتوصيات للرئيس والجهات الإدارية، ولا يملك سلطة اتخاذ قرار أو إلزام.

ج-هيئة استشارية:

يرى الأستاذ جلطي منصور أن وسيط الجمهورية" يبقى مجرد هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية."(جلطي منصور، 2020)

ويدعمه في ذلك الأستاذ حكيم طبيون الذي استنتج أن وسيط الجمهورية " يعتبر هيئة إدارية استشارية موضوعة لدى رئيس الجمهورية."(حكيم طبيون، 2022، الصفحات 59-60)استنادا لعدة معايير تتعلق بكيفية انشاء نظامه القانوني، طريقة اختياره، مدى استقلاليته العضوية، طبيعة عمله ونتائجه ومدى استقلاليته الوظيفية.

وأكدت على الطبيعة الاستشارية لوسيط الجمهورية أيضا الأستاذة شرفي صفية على إثر مقارنتها الهيئة بنظرائها في كل من السويد وفرنسا. (شرفي صفية، 2003-2004)

وعلى ضوء ما سبق يرى الباحث أن الطبيعة القانونية لهيئة وسيط الجمهورية الجزائري هي طبيعة مزدوجة ومركبة، تتجاوز التكييفات التقليدية. فبالرغم من ارتباطه بالسلطة التنفيذية من حيث التعيين، إلا أنه يتمتع باستقلال وظيفي يجعله أقرب إلى الهيئات الإدارية المستقلة ذات الطابع الرقابي والاستشاري .

ثانيا: الأساس القانوني لحماية الحقوق والحريات

يستند تدخل هيئة وسيط الجمهورية في ميدان حماية حقوق وحريات المواطنين إلى إطار تنظيمي مكرس أساسا في المرسوم الرئاسي رقم 20-45 المتضمن إنشاء وسيط الجمهورية سابق الذكر، والذي أعاد بعثهذه الهيئة في شكل جهاز طعن غير قضائي موضوعة لدى رئيس الجمهورية، غايتها المساهمة في حماية حقوق المواطنين وحرياتهم والنظر في مشروعية سير المرافق العمومية ضمن منظور الحكامة الجيدة والشفافية. وقد منح هذا المرسوم للهيئة مكانة متميزة داخل البنية المؤسساتية للدولة، من خلال تمكينها من شبكة مندوبين محليين

عبر الولايات،(وسيط الجمهورية، 2025)بما يجعلها قريبة نسبيا من انشغالات الأفراد اليومية اتجاه الإدارة.

وتتجلى الطبيعة الحقوقية لوظيفة الوسيط في تعريفه الرسمي بوصفه "هيئة طعن غير قضائية تساهم في حماية حقوق المواطنين وحرياتهم وفي قانونية سير المؤسسات والإدارات العمومية"،(مرسوم رئاسي رقم 20-45، 2020)وهو ما يضعه في موقع مكمل لرقابة القضاء الإداري - وخاصة إذا علمنا أنه "جرى العرف عالميا على اختيار الأمبودسمان (المفوض البرلماني) من بين كبار القضاة ورجال القانون المشهود لهم بالنزاهة والعدالة"-(عبد المجيد العكيلي، 2017)دون أن يشكل منافسا له أو بديلا عن مكنة الطعن القضائي.(عمار عوابدي، 1997)كما أن ارتباط الهيئة بفلسفة الجزائر الجديدة منحهادورا رمزيا يتمثل في محاولة إعادة الثقة بين المواطن والسلطة العمومية، عبر فتح قناة تفصل بين الطابع الرسمي الجامد للإدارة، وبين احتياجات الأفراد في الحصول على خدمة عمومية فعالة تحترم حقوقهم الأساسية.(الإذاعة الجزائرية، 2024)

فهيئة وسيط الجمهورية ستلعب حلقة وصل بين المواطن ورئيس الجمهورية لمعرفة درجة رضى المواطن من الخدمات المقدمة من طرف المرافق العمومية، ومحاولة حل المشاكل بطريقة ودية، وكل هذا يصب في تجسيد النقاط التي وعد بها رئيس الجمهورية في حملاته الانتخابية وخاصة في شقها المتعلق بحقوق المواطن وحرياته.

ثالثا: شروط الإخطار ومسار التظلم أمام وسيط الجمهورية

تمارس حماية حقوق المواطن وحرياته من خلال تظلم محدد، يبدأ بإخطار وسيط الجمهورية من طرف المواطن الذي يرى أنه كان ضحية غبن أو انتهاك لأحد حقوقه نتيجة خلل أو سوء سير مرفق عمومي.(مرسوم رئاسي رقم 20-45، 2020)ويشترط في هذا الإخطار، وفق المرسوم الرئاسي رقم 20-45 والدليل الإجرائي للهيئة، أن يكون المعني قد استنفد طرق

الطعن العادية المقررة قانونا، وألا يتعلق موضوع الانشغال بنزاع بين مرفق عمومي وأحد أعوانه، وألا يتضمن طلبا للتدخل في إجراء قضائي أو لإعادة النظر في مقرر قضائي،(وسيط الجمهورية، 2025)بما يؤكد الحدود الفاصلة بين مجال تدخل الوسيط والسلطة القضائية.

بحيث يتم تلقي التظلمات عبر قنوات متعددة تستهدف تبسيط الولوج إلى الهيئة، منها البوابة الإلكترونية المخصصة للعرائض (wassit.dz)، والنماذج الموضوعة على الموقع الرسمي، إضافة إلى التقدم المباشر لدى المندوبين المحليين لوسيط الجمهورية بالولايات. وبعد تسجيل الشكوى، تتولى مصالح الوسيط فحص شروط القبول الشكلية والموضوعية، ثم توجيه طلبات المعلومات والتوضيحات إلى الإدارة أو المرفق المعني، قبل إعداد رد للمواطن أو توصية موجهة للإدارة تتضمن، عند الاقتضاء، اقتراح تصحيح الوضعية غير القانونية أو رفع مظاهر الغبن الواقع. (وسيط الجمهورية، 2025)

فتجسيدا للحكامة في التسيير العمومي، نجد أن هيئة وسيط الجمهورية حريصة على استعمال الوسائل التكنولوجيا في عملية الاخطار، او ما يعرف بالرقمنة، الأمر الذي سيسهل على المواطن رفع انشغالاته، ومكنة تتبع مسارها.

وبالمقابل ستتمكن السلطات المركزية من رقابة الانشغالات المحلية، وتقديم التوصيات اللازمة في حالة تقاعس الإدارات المعنية عن الرد ورفع تقارير لرئيس الجمهورية.

رابعا: صلاحيات التحقيق وآليات التدخل في حماية الحقوق

تتجسد فعالية الهيئة في مجال حماية الحقوق في نوعية الصلاحيات الممنوحة لها في مجال التحري والتدخل،(أبو الفضل محمد بهلولي، 2022)بحيث تعتبر، في ضوء المرسوم الرئاسي 20-45، هيئة طعن غير قضائية تتمتع باختصاصات هامة في مجال التحقيق، وطلب الوثائق والمعلومات من الهيئات الإدارية المعنية، وبذل المساعي الودية لتسوية النزاعات بين المواطن والإدارة.(مرسوم رئاسي رقم 20-45، 2020) وتسمح هذهالصلاحية للوسيط بتكوين صورة

موضوعية عن مدى التزام المرفق العمومي بالقواعد القانونية والتنظيمية، وبالحقوق الأساسية المرتبطة بالحصول على الخدمة العمومية في آجال معقولة، ودون تمييز أو تعسف أو تعقيدات غير مبررة.

وتتخذ تدخلات الوسيط عدة صور، منها التدخل الشفوي أو الكتابي لدى الإدارات من أجل التعجيل في معالجة الملف، أو مراجعة قرار إداري غير عادل، أو رفع عراقيل بيروقراطية غير مبررة، ومنها كذلك إصدار توصيات ذات طابع عام ترمي إلى سد ثغرات تنظيمية أو إجرائية كشفت عنها كثافة الطعون في قطاع معين.(وسيط الجمهورية، 2025) كما يمكن للهيئة، استنادا إلى حوصلة التحقيقات، إحالة بعض الملفات أو النتائج إلى السلطات المختصة متى اتسمت الوقائع على تجاوزات جسيمة، بما يساهم في حماية الحقوق بصورة غير مباشرة عبر تحريك آليات الرقابة الأخرى.

خامسا: مدى الفعالية في حماية حقوق وحريات المواطنين

يُظهر أحد الأدبيات الفقهية السابقة الذي تناول موضوع وسيط الجمهورية أن الهيئة أسهمت في حل عدد معتبر من النزاعات الفردية بين المواطن والإدارة، خاصة في مجالات السكن، والوثائق الإدارية، والتشغيل، حيث تمكنت من رفع بعض حالات التعسف أو اللامبالاة الإدارية التي طال أمدها، وتؤكد تلك الدراسة كذلك أن وجود مندوبين محليين وتوظيف البوابة الإلكترونية للتظلمات قد قرب الهيئة من المواطن، ومكن فئات واسعة – كانت تجد صعوبة في الوصول إلى القضاء – من التعبير عن انشغالاتها وطلب الإنصاف.(بلول فهيمة، 2025)

ويؤكد تلك الاحصائيات تصريحات المندوب المحلي لولاية الطارف خلال مقابلة مع الصحافة، حيث أكد أنه تلقت مصالحه 685 عريضة خلال سنة 2024 تمت معالجة 681 أي بنسبة 99%، بحيث تم التنسيق مع والي الولاية بأن يمنح للإدارة 08 أيام فقط للرد على

انشغال المواطن،(وسيط الجمهورية، 2025)وهو ما يعتبر إجراء جريء وايجابي للحد من تماطل الادارة.

كما تشير أيضا بعض الاحصائيات التي تحصلنا عليها من خلال الصحافة المحلية على لسان مدير الرقمنة و أنظمة المعلومات والتوثيق بهيئة رئيس الجمهورية, يوسف لهوازي أنه:

خلال الفترة الممتدة من أكتوبر2023 إلى غاية 22 ابريل 2024، وردت إلى هيئة وسيط الجمهورية حوالي 52262 شكوى على المستوى الوطني, وردت إليها عن طريق البوابة الالكترونية لسجلات الشكاوى، حيث تم معالجة 40145 منها، أي بحوالي 76،81%.(الاذاعة الجزائرية، 2024)

وما يعزز هذه المعلومات، احصائية أخرى تحصلنا عليها أيضا من الصحافة تتعلق بولاية وهران، أين نجد أن مندوب وسيط الجمهورية وفي اجتماع تنسيقي مع والي الولاية صرح أنه من بين 1323 شكوى مسجلة، تمت معالجة 1174 شكوى بالفعل، أي بحوالي 88،73%.(algeriepresse، 2025)وهو ما نعتبره مؤشر إيجابي على تكفل الهيئة بانشغالات المواطنين من أجل وضع الحلول المناسبة لها بطرق ودية.

غير أن هذه المؤشرات الإيجابية تبقى في الغالب ذات طابع كمي وفردي، إذ إن معالجة التظلمات لا تعني بالضرورة حصول تحول ملموس في علاقة الإدارة بالمواطن أو في مستوى احترام الحقوق والحريات على نطاق واسع، ما يطرح سؤال حدود الفعالية في غياب تقارير سنوية علنية مفصلة تتضمن بيانات دقيقة عن عدد الشكاوى، وموضوعاتها، ونسب الاستجابة الفعلية لتوصيات الوسيط من طرف الإدارات، حيث نجدأن التقرير السنوي لوسيط الجمهورية غير متوفر في الموقع الرسمي لهذا الأخير، أي ما زال في طور الإنجاز.(وسيط الجمهورية، 2025)

بحيث الشائع أن إدارات تتلقى التوصية، ترد بـ"تحت الدراسة"، ثم يطوي النسيان الملف.

كما أن استمرار مظاهر البيروقراطية(بلول فهيمة، 2025)والتأخر في معالجة بعض الملفات الحساسة يبرز أن الأثر الوقائي والردعي للهيئة في مجال حماية الحقوق لا يزال دون المستوى المأمول من منظور الجزائر الجديدة.

وهو ما لمسناه من خلال تصريح في جريدة الخبر حول الحصيلة الأولية لتقرير وسيط الجمهورية التي كشفت بأن عددا معتبرا من عرائض المواطنين بقيت دون رد المستوى المحلى، بينما تم الرد البعض منها بطريقة سطحية.(الخبر، 2024)

مما يوحي أن الإدارة ما زالت لا تولي أهمية كبيرة لدور وسيط الجمهورية على المستوى المحلي أو ما زالت تتملص من مسؤولياتها تجاه تظلمات المواطنين بطريقة غير مباشرة.

سادسا: حدود دور هيئة وسيط الجمهورية في حماية الحقوق والحريات

على الرغم من الدور المعلن لهيئة وسيط الجمهورية في مجال حماية الحقوق والحريات، تشير التحليلات إلى وجود بعض القيود تحد من فعاليتها، ويعد أبرزها الارتباط العضوي برئاسة الجمهورية، مما يثير تساؤلات عدة حول استقلالية الهيئة في مواجهة السلطة التنفيذية،(حكيم طبيون، 2022) خصوصا عندما يتعلق الأمر بقطاعات حساسة أو قرارات صادرة عن السلطات المركزية. كما أن استمرار إدراجها ضمن هيكلة السلطة التنفيذية يجعلها أقرب إلى آلية اتصال بين المواطن والرئاسة، منها إلى مؤسسة دستورية مستقلة على شاكلة الأمبودسمان في بعض التجارب المقارنة كالسويد على سبيل المثال.

كما نجد أيضا أن توصيات وسيط الجمهورية تتسم بطابع غير ملزم قانونا، حيث لا يترتب عن مخالفتها جزاءات مباشرة، لكن تبقى القدرة على الإقناع وممارسة الضغط المعنوي هي الوسيلة الرئيسية لحث المؤسسات على التجاوب، الأمر الذي ينتج عنه تباين ملحوظ في مستوى الالتزام حسب القطاعات والإدارات المعنية.(سليمة قزلان، 2020)كما تبرز إشكالات أخرى، من قبيل محدودية الموارد البشرية والمادية المسخرة للهيئة مقارنة باتساع رقعة عملها

وتعدد القطاعات التي تستقبل بشأنها التظلمات، فضلا عن ضعف الثقافة القانونية لدى جزء من المواطنين، الأمر الذي يحرم فئات واسعة من الاستفادة من هذه الآلية بشكل منتظم وفعال.

وهو ما لمسناه شخصيا، بحيث تمت استشارة الباحث من طرف أحد الأقارب حول نزاع بينه وبين رئيس المجلس الشعبي البلدي حول رخصة البناء، فنصحناه بوجود لجان طعن إدارية، وفي حالة استنفادها يمكنه اللجوء إلى هيئة وسيط الجمهورية قبل اللجوء إلى القضاء لحل المسألة بالطرق الودية، لكن تفاجأنا بأنه يجهل طريقة اخطاره وخاصة عن طريق المنصة الرقمية.

المحور الثاني: التقييم في مجال حماية أخلاقيات وقيم الوظيفة والخدمة العمومية

إن مسألة ترسيخ ثقافة خدمة المواطن وكذا تحسين أداء المرافق العمومية من خلال تقييم عملها ودرجة رضى المواطنين عن الخدمات المقدمة، يجعل هيئة وسيط الجمهورية شريك حقيقي في الاستراتيجية التي تبناها رئيس الجمهورية من خلال آليات تنسيق محلية ووطنية في مجال حماية أخلاقيات وقيم الوظيفة والخدمة العمومية، ولتقييم تلك الوظيفة المهمة يتطلب منا البحث تقسيم هذا المحور إلى أربع نقاط؛ حيث تتناول النقطة الأولى موقع هيئة الوسيط ضمن تلك المنظومة، والنقطة الثانية تتعلق بالوسائل المتاحة للوسيط، أما النقطة الثالثة نستعرض فيها مظاهر أخلقة الحياة الإدارية لنصل في النقطة الرابعة إلى محددات دور الهيئة في ها المجال.

أولا: موقع هيئة الوسيط ضمن منظومة أخلاقيات الوظيفة والخدمة العمومية

تُقدم هيئة وسيط الجمهورية، في الخطاب الرسمي، باعتبارها مكسبا قانونيا يندرج ضمن مساعي الدولة إلى ترشيد الوظيفة الإدارية والحفاظ على أخلاقيات الخدمة العمومية، من خلال مراقبة سلوك المرافق العمومية تجاه المنتفعين بخدماتها.(الاذاعة الجزائرية،

2024)فالمهام المسندة للهيئة لا تقتصر على معالجة التظلمات الفردية، بل تمتد إلى رصد اختلالات تسيير المرافق العامة، واقتراح ما يلزم من تدابير أساسية لتحسين الأداء وتكريس قيم الشفافية والنزاهة في التعامل مع المواطنين.

وتتقاطع وظيفة الوسيط في هذا المجال مع شبكة واسعة من الهيئات الناشطة في منظومة أخلاقيات الوظيفة العمومية، على غرار هيئات مكافحة الفساد، والمفتشيات العامة، واللجان التأديبية،(شلالي رضا وآخرون، 2020) ما يجعل من الضروري ضبط موقع الهيئة بوصفها آلية مكملة تسهم في كشف مواطن الخلل الأخلاقي والإجرائي داخل الإدارة، وتمنح السلطات العليا في البلاد معطيات حقيقية حول مستوى احترام الأعوان العموميين لواجبات الوظيفة وقواعد السلوك المهني، خاصة من خلال نوعية الرد والتعامل مع شكاوى المواطنين وسرعة الاستجابة لطلباتهم.

ثانيا: الوسائل المتاحةللوسيط في ترقية أخلاقيات الخدمة العمومية

يبدأ الدور الأخلاقي للهيئة من خلال مضمون الشكاوى التي تستقبلها، إذ تكشف كثير منها عن ممارسات ذات أبعاد أخلاقية سلبية، مثل سوء المعاملة، التمييز غير المبرر، التسويف المتعمد، المحاباة في منح الخدمات، أو استغلال المنصب للإضرار بمصالح الأفراد. ومن خلال التحقيق في هذه الشكاوى، تتاح للوسيط فرصة كشف السلوكيات المنحرفة البعيدة عن معايير الحياد والإنصاف والفعالية التي يفترض أن يلتزم بها الموظف العمومي في تأدية مهامه اليومية.(عمار عوابدي، 1997)

وتتمثل أهم أدوات الهيئة في هذا المجال في التدخل لدى الإدارات قصد تصحيح الممارسات غير المطابقة للقانون أو لقيم الخدمة العمومية، وتوجيه توصيات فردية أو عامة تحث على الالتزام بواجبات الاستقبال، واحترام آجال معالجة الملفات،(وسيط الجمهورية، 2025)والتقيد بمبدأ المساواة في الولوج إلى الخدمة، إضافة إلىدورها الاقتراحي أمام رئيس

الجمهورية لتحسين آليات تقييم الأداء ورضا المواطنين. كما يندرج ضمن الوسائل المعتمدة تنظيم لقاءات جواريةوزيارات ميدانية وإصدار بيانات توعوية، ترمي إلى نشر ثقافة مفادها أن الإدارة في خدمة المواطن وأن الموظف مقيد بواجبات أخلاقية لا تقل أهمية عن التزاماته القانونية والتنظيمية.

وهو ما يتطلب مزيد من الورشات والأيام الدراسية بين عدة فاعلين تحت مظلة وسيط الجمهورية ومعية الجامعة من أجل نشر ثقافة الالتزام بأخلاق المهنة.

ثالثا: مظاهر أخلقة الحياة الإدارية

تظهر التصريحات الرسمية وتقارير الإعلام العمومي أن هيئة وسيط الجمهورية تعتبر فاعل داعم للاستراتيجية الوطنية لتعزيز الشفافية وأخلقة الحياة العامة، من خلال ترقية نزاهة الموظف العمومي، وتخفيف أعباء الإجراءات، وتحسين مؤشرات جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.(يونس بن عمار، 2024)ونستشرفمن خلال ما سبق إلى أن معالجة التظلمات ستكشف عن عدد من مكامن الخلل في تسيير بعض المصالح، ما يستدعى إعادة النظر في أساليب استقبال المواطنين والتواصل معهم.

كما نجد أن موقع وسيط الجمهورية الالكتروني يوفر خدمة إيصال شكوى في حالة توجه المواطن إلى إدارة أو هيئة عمومية ولاحظ نقائص في الاستقبال، التوجيه، المعاملة أو نقائص أخرى، ولم يكن بوسعه تسجيل شكواه في حينها لأي سبب كان- حيث نجد بعض الإدارات لا توفر سجل الشكاوى بداعي أنه اكتمل- يمكنه إذن إيصال الشكوى عن طريق ملأ الاستمارة الالكترونية،(وسيط الجمهورية، 2025)وهو ما نعتبره قفزة نوعية في مجل أخلقة المرافق العمومية.

كما أن نشاط المندوبين المحليين عبر الولايات، وما يقومون به من استقبال مباشر للمواطنين واستطلاع ميداني لظروف تقديم الخدمة العمومية،(وسيط الجمهورية، 2025)يسهم في نقل صورة واقعية عن السلوك اليومي للأعوان العموميين، بما يمكن من استهداف برامج التكوين والتحسيس في القطاعات الأكثر تسجيلا للتظلمات ذات الطبيعة الأخلاقية.

كما نجد أن وسيط الجمهورية ينظم لقاءات دورية مع المندوبين المحليين لرفع تلك الملاحظات عن طريق وسيلة التحاضر عن بعد،(وسيط الجمهورية، 2025)من أجل رفع التقرير النهائي لرئيس الجمهورية.

رابعا: محددات دور الهيئة في حماية أخلاقيات الوظيفة

تعاني هيئة وسيط الجمهورية من ضعف في جانب الأخلاقيات؛ بحيث لا تملك سلطة مباشرة لمعاقبة الموظفين المخالفين، بل تكتفي فقط بإبلاغ الجهات المعنية أو تقديم توصيات، مما يضعف قدرتها على منع التجاوزات المتكررة. بالإضافة إلى ذلك، يظل تنفيذ مقترحاتها معتمدا بشكل كامل على مدى تعاون الإدارات الأخرى ورغبتها الحقيقية في تطبيق المحاسبة وتطوير بيئة العمل.

فضلا عن ذلك، يتسبب استغراق المؤسسة في معالجة العديد من المسائل الفردية في استنفاد جل وقتها، الأمر الذي يعوق قدرتها على التوجه نحو اكتشاف الإشكالات الجوهرية في صلب المنظومة أو اقتراح تعديلات كلية تتناول. كما أن ضعف التنسيق بينها وبين أجهزة الرقابة ومكافحة الفساد يجعل مجهوداتها مشتتة، بدلا من أن تكون جزءا من خطة وطنية واحدة ومنظمة لإصلاح الإدارة وتحسين أخلاقياتها.

لكن هذا لا ينف الجهد المبذول من خلال الملتقيات والأيام الدراسية المنظمة من طرف هيئة وسيط الجمهورية لتنسيق الجهد مع الهيئات الأخرى في إطار حكامة تسيير المرافق

العمومية، إضافة إلى عقد مذكرات تعاون بين الهيئة والسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.(وسيط الجمهورية، 2025)

فعلى ضوء ما سبق نجد أن هيئة وسيط الجمهورية تمثل، في حد ذاتها، إضافة مهمة لمنظومة أخلاقيات الوظيفة والخدمة العمومية، لكونها تتيح فضاء ينقل معاناة المواطن اليومية مع الإدارة إلى رئيس الجمهورية، ويسمح بكشف سلوكيات منحرفة عن مبادئ تسيير المرافق العمومية. ومع ذلك، تبقى هذه الإضافة مقيدة بحدود اختصاص الهيئة، وطبيعة صلاحياتها غير القمعية، ودرجة استعداد الإدارة للتجاوب.

ونحمد لهيئة وسيط الجمهورية إطلاق عملية سبر الآراء عبر منصة الوسيط(وسيط الجمهورية، 2025)من أجل معرفة رأي المواطن حول جودة الخدمات المقدمة من طرف هذه الأخيرة ومدى تفاعلها مع انشغالاته، مما يساهم بطريقة مباشرة في تحسين أداء الهيئة والارتقاء بمستوى خدماتها.

خاتمة

جاءت إعادة تفعيل هيئة وسيط الجمهورية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-45 كخطوة مهمةلتعزيز حقوق المواطنين وفتح قناة تواصل مباشرة مع الإدارة. وتهدف هذه الهيئة إلى تقديم بديل مرن عن القضاء، يتيح للمواطنين التظلم من البيروقراطية وتصحيح الأخطاء التي تمس حياتهم اليومية، مما يساهم في بناء علاقة ثقة جديدة بين الإدارة والمواطن.

فانتهت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن إجمالها فيما يأتي:

1.نجحت هيئة وسيط الجمهورية، في إطارها التنظيمي الحالي، في تقديم خدمة ملموسة على مستوى معالجة عدد معتبر من التظلمات الفردية، خاصة في مجالات السكن، الوثائق الإدارية والتشغيل، وهو ما أسهم في تخفيف بعض مظاهر البيروقراطية وتوفير مسار بديل مواز للطعن القضائي التقليدي، وتعد عملية رقمنة الطعون التي أنجزتها الهيئة من أبرز

نقاط قوتها، حيث حققت هدف "صفر ورقة" وأطلقت منصات إلكترونية متطورة تسهل على المواطنين تقديم الشكاوى ومتابعتها.

2.على الرغم من النسب المرتفعة لمعالجة الطعون المقدمة يبقى دورالهيئة في إصلاح علاقة الإدارة بالمواطن محدودا بسبب تبعيتها العضوية لرئاسة الجمهورية، وضعف الضمانات المتعلقة باستقلال القائمين عليها، فضلا عن الطابع الاستشاري وغير الإلزامي لتوصياتها.

3. ساهمت الهيئة بشكل فعال في تحسين جودة الخدمة العمومية من خلال اللقاءات التنسيقية الدورية مع الإدارات العمومية، والتقييم المستمر للأداء، واعتماد مؤشرات دقيقة لقياس مستوى رضى المواطنين، ومع ذلك ما زال يتسم نشاطها في مجال أخلقة الوظيفة والخدمة العمومية بطابع تشخيصي ودون الفعالية المطلوبة، إذ تقتصر أدواتها على إصدار التوصيات والاقتراحات دون امتلاك صلاحيات مباشرة في مجال التأديب أو الإحالة الملزمة على جهات الرقابة، مما يحد من قدرتها على منع تكرار تلك التجاوزات الإدارية.

4.ينعكس بطأ توفير التقرير السنوي لوسيط الجمهورية عبر الموقع الرسمي للهيئة، سلبا على مستوى الشفافية والمساءلة، كما يحول دون توظيف تقارير الهيئة في دراسات أكاديمية تسهم في ابرازمكامن الخلل الإداري وطبيعة الشكاوى المتكررة.

وعلى إثر تك النتائج نرفع التوصيات التالية:

-مراجعة الإطار القانوني المنظم للهيئة بما يضمن تعزيز استقلاليتها، إما عبر تكريسها في مستوى دستوري، أو ربطها عضويا بالبرلمان مع تحصين إجراءات تعيين وعزل الوسيط وأعضائه بضمانات موضوعية وشفافة.

-إضفاء قوة إلزامية تدريجية على توصيات الوسيط، على الأقل في المجالات المرتبطة بالحقوق والحريات الأساسية، من خلال إلزام الإدارات بالرد المفصل والمعلل على التوصيات خلال آجال محددة، وربط حالات الامتناع غير المبرر بآليات مساءلة تأديبية أو سياسية.

-فرض نشر تقرير سنوي شامل يقدم للبرلمان ويتاح للرأي العام، يتضمن إحصاءات دقيقة حول عدد الشكاوى، طبيعتها، نسب المعالجة، ومستوى الاستجابة لتوصيات الوسيط، مع إبراز الإدارات الأكثر تعنتا أو تعاونا.

-تعزيز التنسيق المؤسسي بين الوسيط وباقي أجهزة الرقابة ومكافحة الفساد.

- استثمار تقارير وسيط الجمهورية في تصميم برامج تكوين مستمر للموظفين حول أخلاقيات الوظيفة العمومية، وتحسين الاستقبال، والحد من الممارسات البيروقراطية.

قائمة المراجع:

يونس بن عمار .(20 02 ,2024) .*رئيس الجمهورية يؤكد :هيئة وسيط الجمهورية أصبح لها دور في رفع العراقيل البيروقراطية* Consulté le 12 22, 2025, sur .الجزائر اليوم : https://www.google.com/search?q=https%3A%2F%2Fwww.aljazairalyoum

algeriepresse. (2025, 02 16). *Médiateur de la République: Près de 1.200 doléances citoyennes traitées en 2024.* Consulté le 12 20, 2025, sur algeriepresse: https://algeriepresse.dz/?p=12292

أبو الفضل محمد بهلولي .(2022) .وسيط الجمهورية هيئة مقومة لعلاقة الإدارة بالمواطن وتطوير المجتمع . *مجلة الناصرية*.35-12 .pp ,(01)*13* ,

الاذاعة الجزائرية .(23 04 ,2024) .*معالجة أكثر من 40ألف شكوى من طرف هيئة وسيط الجمهورية* . Consulté le 12 10, 2025, sur الاذاعة الجزائرية : https://news.radioalgerie.dz/ar/node/44354

الاذاعة الجزائرية .(09 03 ,2024) .*وسيط الجمهورية :الإصغاء لإنشغالات المواطن مباشرة لترسيخ روح المواطنة* Consulté le 12 12, 2025, sur .الاذاعة الجزائرية : https://news.radioalgerie.dz/ar/node/41919

الإذاعة الجزائرية .(09 04 2024) .*وسيط الجمهورية :الإصغاء لإنشغالات المواطن مباشرة لترسيخ روح المواطنة*. Consulté le 12 21, 2025, sur الاذاعة الجزائرية : https://news.radioalgerie.dz/ar/node/41919

الخبر .(19 11 2024) .*تقرير وسيط الجمهورية يكشف عن "نقائص "في معالجة شكاوى المواطنين* . Consulté le 12 23, 2025, sur جريدة الخبر : https://www.elkhabar.com/nation/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%8A%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%B9%D9%86-%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%A6%D8%B5-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%AC

بلول فهيمة .(2025) .هيئة وسيط الجمهورية في ظل الجزائر الجديدة :نافذة جديدة للانصياغ لانشغالات المواطن .*مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*.485-471 .pp ,(02)*18* ,

جلطي منصور .(2020) .النظام القانوني لوسيط الجمهورية في التشريع الجزائري والمقارن) .ج .م .سعيدة , (Éd.*مجلة البحوث القانونية والسياسية*.189-160 .pp ,(14)*02* ,

حاحة عبد العالي، بن زيان أحمد .(2020) .المركز القانوني لوسيط الجمهورية في الجزائر .*المجلة الموريتانية للقانون والاقتصاد*.62-49 .pp ,(27)*01* ,

حكيم طبيون .(2022) .هيئة وسيط الجمهورية كآلية بديلة لحماية الحقوق والحريات .*مجلة صوت القانون*.70-48 .pp ,(02)*08* ,

سليمة قزلان .(2020) .وسيط الجمهورية في الجزائر على ضوء المرسوم الرئاسي رقم 20-45دراسة تحليلية .*مجلة صوت القانون*)*08* ,خاص.334-313 .pp ,(

شرفي صفية .(2004-2003) .تجربة وسيط الجمهورية في الجزائر من الانشاء إلى الإلغاء مقارنة بالنموذج السويدي والفرنسي) .41-40 .ك .ا .الجزائر (.Éd ,3الجزائر.

شلالي رضا وآخرون .(2020) .مكانة وسيط الجمهورية في النظام المؤسساتي الجزائري .*مجلة القانون والتنمية، جامعة طاهري محمد بشار*.35-14 .pp ,(02)*02* ,

عبد المجيد العكيلي .(2017) .*الحدود الدستورية للسلطة التنفيذية في الدساتير المعاصرة*.مصر :المركز العربي للنشر والتوزيع.

عمار عوابدي .(1997) .قراءة علمية في الطبيعة القانونية والوظيفة الرقابية لهيئة وسيط الجمهورية في النظام الجزائري .*مجلة إدارة*.46-05 .pp ,(2)*7* ,

كلمة رئيس الجمهورية .(2025) .*المداخلات والرسائل* Consulté le 12 17, 2025, sur .موقع وسيط الجمهورية: https://mediateur.el-mouradia.dz/Interventions_and_messages

مرسوم رئاسي رقم 20-45. (15 02, 2020). الجريدة الرسمية رقم 09 مؤرخة في 19 فبراير 2020.

مصطفى كراجي .(1996) .قراءات أولية في هيئة وسيط الجمهورية .*مجلة المدرسة الوطنية للإدارة* ,(2)*6* , pp. 51-57.

وسيط الجمهورية .(2025) .*الاتفاقيات والشراكات* Consulté le 12 30, 2025, sur.وسيط الجمهورية : https://mediateur.el-mouradia.dz/partnerships

وسيط الجمهورية .(2025) .*التقرير السنوي (ملخص* Consulté le 01 23, 2026, sur .*(*وسيط الجمهورية: https://mediateur.el-mouradia.dz/annual_review

وسيط الجمهورية .(2025) .*إيصال شكوى* Consulté le 12 02, 2025, sur.وسيط الجمهورية : https://mediateur.el-mouradia.dz/complaint

وسيط الجمهورية .(15 09, 2025) .*تغطية إعلامية لنشاط بالمندوبية المحلية لوسيط الجمهورية لولاية معسكر* Consulté le 12 17, 2025, sur .وسيط الجمهورية-https://mediateur.el-mouradia.dz/details-article/99 :

وسيط الجمهورية .(2025) .*دليلك الى وسيط الجمهورية* Consulté le 12 18, 2025, sur.وسيط الجمهورية: https://mediateur.el-mouradia.dz/guide-mediateur

وسيط الجمهورية .(2025) .*سبر الآراء* Consulté le 12 05, 2025, sur.وسيط الجمهورية : https://mediateur.el-mouradia.dz/sondage

وسيط الجمهورية .(2025) .*عناوين وهواتف المندوبيات المحلية* Consulté le 12 21, 2025, sur.وسيط الجمهورية: https://mediateur.el-mouradia.dz/delegue-wilaya

وسيط الجمهورية .(14 12, 2025) .*لقاء السيد وسيط الجمهورية مع السادة المندوبين المحليين* Consulté le 12 21, 2025, sur.وسيط الجمهورية-https://mediateur.el-mouradia.dz/details-article/114 :

وسيط الجمهورية .(29 10, 2025) .*مقابلة خاصة مع المندوب المحلي لوسيط الجهورية لولاية الطارف السيد شمام ياسر عرفات* Consulté le 12 13, 2025, sur.وسيط الجمهورية : https://mediateur.el-mouradia.dz/details-article/109

وسيط الجمهورية .(2025) .*نشاطات وسيط الجمهورية* Consulté le 12 14, 2025, sur .وسيط الجمهورية: https://mediateur.el-mouradia.dz/activities/page-1